

قضية اليوم

# مطلب سعودي لقانون الانتخاب: إراحة الحريري

تحدثت معلومات عن مرحلة ما بعد زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون للسعودية، ربطاً بالنقاشات الجارية حول قانون الانتخاب. هل تنتظر السعودية هوقفاً من عون حول قانون الانتخاب بما يتوافق مع مصلحة الرئيس سعد الحريري؟



الاستعداد السعودي لفتح صفحة جديدة مع رئيس الجمهورية لن يكون من دون سقف مرسوم (هيثم الموسوي)

## هيام القصيفي

مفاعيل زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون للسعودية لن تنتهي قريباً. للزيارة الرئاسية دلالات وموجبات أيضاً، لأن نتائجها لن تكون محصورة بطرف واحد. فكما أدت السعودية دورها في الانفتاح على العهد الجديد، سيكون لها تأثير في المرحلة المقبلة لتقليص فارق السلبيات. في المقابل، على رئيس الجمهورية وضع ثقله كي لا تتكرر المرحلة السابقة التي أدت الى ما أدت إليه من تعثر في العلاقات. فكل ما يمكن أن يحصل بعد الزيارة ستكون ارتداداته محسوبة على الساحة الداخلية وعلى العلاقات الثنائية. والاستحقاق الأساسي وفقاً لذلك سيكون قانون الانتخاب. لا يمكن اختصار الزيارة بالإيجابيات التي ظهرت خلال الساعات التي أمضاها عون والوفد

## هل يعود قانون الستين إلى الشارع المسيحي من البوابة السعودية؟

الرئاسي في الرياض. ولا يمكن اختصار الحذر الذي لا يزال يشوب العلاقات بغياب ولي العهد محمد بن نايف وولي ولي العهد محمد بن سلمان عن الرياض أثناء زيارة عون. هذا الحذر يمكن مراقبته تدريجاً من الآن وصاعداً، سواء عبر المظاهر البروتوكولية بعودة السفير السعودي أو بزيارات مسؤولين ووزراء سعوديين للبنان. لكن الاستعداد السعودي لفتح صفحة جديدة مع رئيس الجمهورية الذي صاغ شبيهة تسوية مع رئيس الحكومة سعد الحريري، لن يكون من دون سقف مرسوم وانتظارات تتطلع السعودية والمسؤولون المباشرين عن الملك اللبناني إليها بحذر أيضاً.

## المشهد السياسي

# برّي «يبقّ البحصّة»: الانتخابات في موعدها وفق «الستين»

لقاء (لم يُعلن عنه) يُعقد اليوم بين الوزير جبران باسيل ورئيس وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا. وأكدت مصادر وزارية أن مجلس الوزراء لن يُدرج على جدول أعماله هذه التعيينات قبل أسبوعين على أقل تقدير. ويبدو واضحاً من سياق المشاورات الأولية أن أحداً لا يتمسك ببقاء قائد الجيش جان قهوجي أي وقت إضافي، بل إن جميع مكونات مجلس الوزراء تنتظر كلمة رئيس الجمهورية في هذا الشأن. وتظهر مصادر المستقبل ما يشبه تسليم الحريري أيضاً بحق رئيس الجمهورية في تسمية قائد الجيش، شرط اختيار شخصية شبيهة مقبولة من الجميع، مقابل ضمان حقه بتسمية المدير العام لقوى الأمن

ثانية، وخلال وجود عون في قصر بعيداً. فعون أبدى كل استعداده لمرحلة جديدة ومغايرة، وفريقه بالغ في مدح الزيارة وتبيان إيجابياتها ونتائجها، والرياض تبني مواقفها بناءً على وعود منه بتحسين العلاقات معها، وهي ستنظر ترجمتها في كل المجالات، ومنها الأوراق الإيجابية التي يضعها

السعودية بما تمثله من موقع عربي وإقليمي، ويوصفها وافقت على صفقة عون - الحريري. لكن هذا الترتيب لا ينتهي هنا. فمهما تارجحت علاقة الرياض بالحريري، وأخذ عليه مسؤولون فيها اتخاذه خطوات مغلوبة، إلا أن السعودية، بحسب سياسي مطلع، لا يمكن أن ترضى بأن يستهدف الحريري مرة

السعودية أبدت استعدادها للتعامل مع عون بوصفه رئيساً للجمهورية. وعلى هذا الأساس، أمامه تحدّ كبير يتعلق بانتقاله من خصم سابق للحريري ومن طرف ساهم في إبعاده عن الحكومة ولبنان، الى رئيس للجمهورية يتعامل مع الحريري بوصفه شريكاً في الحكم وفي ملفات كثيرة أخرى، ومع

بقّ الرئيس نبيه بري البحصّة، وقال أمس بصريح العبارة أمام زواره إن الانتخابات حاصلة في موعدها وفق قانون الستين، ولا مجال لإقرار القوى السياسية أي قانون آخر الآن. وكان قد سبق كلام بري تمهيد قوي من وزير الداخلية نهاد المشنوق نعى فيه إمكانية الوصول إلى قانون جديد، فيما بدأ عدد من القوى السياسية التصرف منذ أيام باعتبار «الستين» أمراً واقعاً. ولم يتبين بعد إن كانت القوى السياسية ستجد مخرجاً ملائماً لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي تعهد في خطاب القسم بإقرار «قانون انتخابي يؤمّن عدالة التمثيل، قبل موعد الانتخابات المقبلة». ويعول العونيون على مجموعة تعديلات صغيرة على

القانون الحالي تتيح لهم القول إنهم حققوا جزءاً من وعودهم، وسيحققون المزيد بمجرد الفوز بمزيد من المقاعد النيابية. ويقول العونيون في مجالسهم الخاصة إن أزمة «المناصفة» لم تعد ضاغطة كما كانت قبل بضعة أشهر بحكم انتخاب العماد ميشال عون رئيساً أولاً، والتحالف الانتخابي المنتظر بين العونيين والقوات ثانياً. فالتحالف، معطوفاً على مجموعة تفاهات، يكفي لتصبح التمثيل النيابي. ولا بد من التذكير هنا بأن المس الرئيسي بالمناصفة سببه فوز تيار المستقبل بفضل القوانين الانتخابية المتعاقبة بأكثرية المقاعد النيابية المخصصة للطوائف المسيحية. لكن تنازلات «المستقبل» الأخيرة وتحالف التيار

والقوات يمكن أن يدفعوا المستقبل إلى ما يصفه العونيون بتصحيح التمثيل تحت سقف «الستين» الذي يحافظ في المقابل على مصالح المستقبل أكثر من أي قانون آخر. ولا شك في هذا السياق أن قبول المستقبل بشروط العونيين والقوات يتطلب منهما رفع السقف في الأيام القليلة المقبلة والتصعيد والقول إن رئيس الجمهورية لن يرضى بغير النظام النسبي. والأكيد هنا أن العهد كان ولا يزال يملك كل العزم اللازم لخوض معركة مبدئية من أجل إقرار قانون جديد للانتخابات يؤمّن عدالة تمثيل حقيقية. وبمعزل عن استرضاء الحريري للعونيين بمقعد في عكار وثان في الكورة وثالث في دائرة بيروت الثالثة، يبقى أن الفرصة التي

كانت متاحة اليوم يصعب تكرارها. وكان النائب أنطوان زهرا قد واصل القول أمس في تصريح تلفزيوني إن القوات اللبنانية لن تقبل العودة إلى قانون الستين ولن تقبل في الوقت نفسه «بقانون نسبي كامل حتى في حال تعديله». في المقابل، توجه بطريك الروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي بالتحية إلى رئيس الجمهورية والحكومة خلال عظته أمس، مشدداً على أهمية السير قدماً نحو تبني قانون انتخاب مناسب. من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أن موضوع التعيينات الأمنية، وخصوصاً قيادة الجيش والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بات على طاولة البحث. ولم يتضح بعد ما إذا كان سيوضع على جدول أعمال